الكربلائيون يعتبرون اجراء الانتخابات فوزاً دائماً للديمقراطية الجديدة في العراق

كربلاء / المدى

يبدو إن المواطنين في كربلاء قد استعدوا لاستقبال موعد الانتخابات المحدد في نهاية شهر كانون الثاني من العام القادم..فما بين اللجان الشعبية التي تطوعت لابلاغ المواطنين وتوجيههم إلى مراكز الانتخابات أو إلى أماكن المفوضية العليا للانتخابات بضرورة تسلم بطاقات الانتخاب للذين لم يتسلموا بطاقاتهم من وكيل المواد الغذائية أو مراجعتهم إذا ما كانت لهم أسئلة أو استفسارات محددة..وبين مكبرات الصوت لتي تدعو المواطنين إلى الاشتراك وبقوة في هذه التجربة الجديدة باعتبارها واجبا شرعيا دينيا ووطنيا عظيما وبين الندوات التي تشرح أهمية الانتخابات. اصبح المواطن على أعتاب مرحلة جديدة لفهم ماهية الانتخابات..فبعد أن كان قبل اشهر يتساءل عن نوعية الانتخاب وكيفية إجرائها وأهميتها صار الآن يعرف حقيقة إن الانتخابات هي مرحلة الانتقال من عهد الخلاص من زمن الطاغية الحقيقي والدخول في زمن الحرية الذي يريده آمنا مطمئنا..

ولان لكل واحد رأيه وفهمه لهذه التجربة الجديدة التي لم تكن مسموحاً بها في الزمن السابق إلا من خلال تلك التجربتين الفاشلتين لاعادة انتخاب الطاغية واحتسابها على إنها الزحف الكبير ويوم البيعة والى ما لتلك الأسماء التي كانت تطلق على عملية الإجبار على التصويت فان الغالبية العظمى من المواطنين يريدون أن تجري الانتخابات لعلهم يتخلصون من الإرهاب وتكون هناك حكومة شرعية لتخرجهم من عنق زجاجة ومن الأقاويل التي راحت تتهافت على أن ما يجري هو مقاومة الاحتلال ولعدم وجود حكومة شرعية.

(المدى) تجولت في الشارع الكربلائي والتقت المواطنين واستطلعت آراءهم مصير العراق وغايات التأجيل

السيد رياض الكربلائي سجين سياسي قال.. إن الانتخابات القادمة مصيرية فمن خلالها يكتب الدستور ومن خلالها نستطيع أن نخرج من عنق زجاجة الوضع الراهن..وأضاف..إن على جميع العراقيين المشاركة في هذه الانتخابات وبكل قومياتهم وطوائفهم وأعراقهم فهذه الانتخابات لا تكون مقتصرة على فئة دون أخرى لان المحك الحقيقي لمستقبل جيد كنا نناضل في سبيل الوصول إليه هو الانتخابات..ففيها سيكتب الدستور وفيها سينتخب أول برلمان عراقي يكون باستطاعته أن يكون هو الصوت المعبر عن تطلعات الجماهير وهو القادر على عدم إعادة زمن الدكتاتورية المقيتة..وأضاف رياض..إن الواقع الراهن يتطلب منا أن نكون اكثر قدرة على قراءة الواقع الذي نعيشه لأنه واقع يجب أن نكون فيه متكاتفين ومحبين وان الميزان إلى ذلك هو الانتخابات..وأكد إن من يدعو إلى تأجيل الانتخابات لا يحب العراق وان لديه أهدافاً أخرى معروفة وغير معروفة لان دواعي تأجيل الانتخابات لا تحمل معها طريقة الإقناع وان شماعة الوضع الأمني أصبحت مقطعة الأوصال ذات قاعدة رخوة لان الناظر إلى المشهد العراقي لن يجد حلا إلى الوضع الأمني مادامت هناك مصالح لهذه الجهة أو تلك وتريد إدخال العراق وشعبه في دوامة العنف الطائفي..وأوضح إلى إن الانتخابات هي السبيل الوحيد لمعرفة من هو مع العراق ومن هو ضده لذلك فأنا مع من يؤيد إجراء الانتخابات في موعدها لان التأجيل لن يخدم إلا المصالح الخاصة بما فيها مصلحة قوات الاحتلال لأنها ستبقى أطول فترة في العراق بحجة عدم استتباب الأمن لذلك ومن جراء هذه الأعمال الإرهابية قررت أمريكا زيادة عدد قواتها في العراق لحماية المراكز الانتخابية وهذا دليل على أن من يريد التأجيل يريد زيادة حجم القوات المحتلة في العراق فهو إذن يقف ضد تطلعات الشعب العراقي الذي عانى بما يكفي لان يتوجه إلى صورة الديمقراطية الحقيقية ليكون في داخلها بعد أن كان يتفرج عليها بل بعيدا حتى عن إطارها الجميل.

الإفلاس السياسي والحقوق القادمة

فيما رأى السيد عباس الطريفي صاحب مكتبة لبيع الصحف اليومية..إن من يطالب بتأجيل الانتخابات فهو مفلس تماما سياسيا ووطنيا لذلك فهو يبحث عن ربح خارج المجموع..وأضاف إن من يراقب مدعي هذه الدعوات يراهم مرة يؤيدون عمليات الإرهاب بحجة إنها مقاومة وتارة نراهم يريدون الانتخابات تحت مظلة الأمم المتحدة لضمان نزاهتها فهو يفترض مقدما إنها لن تكون نزيهة لان وتره نشاز في إقناع الآخرين.لذلك فانه افتقد الشعبية المطلوبة لسياسته أو لحزبه أو لاتجاهه فراح يطالب بتأجيل الانتخابات ليكون له صوت من خارج الشعب..وأكد الطريفي انه يريد إجراء الانتخابات لأنها مرحلة مصيرية في حياة العراق الجديد وبعدها سيكتب الدستور الذي نعاني من فراغه ومن تذبذبه ليخلصنا من إعادة الدكتاتورية لان الوضع الراهن ينذر بوادر مثل هذه الدكتاتورية عبر اكثر من اتجاه إضافة إلى إن الانتخابات وما يجري بعدها ستخلصنا من تواجد القوات المحتلة وتسرع بإخراجهم لان لا عذر لهم بعد ذلك..إضافة إلى انتفاء عذر من يحارب العراقيين ويقتلهم تحت حجة محاربة قوات الاحتلال.وأضاف الطريفي إن المشاركة في الانتخابات تعني بالنسبة لي هي أنني بشر ولي حقوقي وواجباتي وباستطاعتي المشاركة في بناء وطني تحت سلطة الدستور الدائم الذي يحفظ لي كرامتي وحقوقي.

خسائر قليلة وفوز لاحق

وقال السيد عبد الله الزيدي وهو متقاعد..إن السنوات الماضية كانت عبارة عن سنوات سلب الحقوق فلماذا امتنع عن الحصول على حقوقي بطريقة حضارية..وأضاف الزيدي..إن العالم المتحضر هو العالم الذي يحترم الفرد وبالتالي فان الفرد سيحترم المجموع..لذلك فان الدعوات إلى تأجيلها بحجة إنها ستكون غير نزيهة هي دعوات هشة لأنه حتى في العالم المتحضر تحصل هناك مثل هذه الأشياء لذلك أرى إن القبول بأقل الخسائر هو الطريق الأفضل حتى لا نخسر كل الطرق التي تعطينا دافعا لبناء مستقبل افضل لان الفوز اللاحق سيكون بين أيدينا إن شاء الله..وأكد إن من الطبيعي أن نتوقع حدوث بعض السلبيات لأنها التجربة الأولى وان هناك من العراقيين ممن ليس لهم اهتمام بعملية الانتخابات لأنهم لم يجربوا هذه الطريقة إلا في عهد النظام السابق بكل سلبياتها فيتصورون انهلا ستكون على شاكلتها وهناك من يتصور إن الحصول على قنينة غاز هي افضل من الديمقراطية دون أن ينتبه إلى إن مثل هذه الأزمات من الممكن أن نتحملها ونعبر إلى الحياة الأفضل إذا ما كانت الحرية مكفولة في الدستور وبالتالي فان هذه الأزمات ستندثر تماما لان الجميع سيكون تحت خيمة القانون مثلما يكون المتلاعب بقوت الشعب واقعا تحت قوة القانون. دواء الانتخابات وأمراض التأجيل

السيد حيدر الشريفي من مجلس محافظة كربلاء قال..إن الانتخابات هي علامة العراق القادمة فأما أن نكون أحرارا أو نكون تابعين إلى أهواء الآخرين وأهدافهم التي لا نعرف ما هي..وأضاف..إن الانتخابات ستقود المستقبل لأطفالنا القادمين وعلينا أن نساهم بإنجاح هذه التجربة انطلاقا من هذا الهدف المصيري إضافة إلى إن الانتخابات ستؤسس إلى عراق ديمقراطي فيدرالي يحفظ الحقوق ويصون الواجبات..وتؤمن الحياة الحرة الكريمة فقد كفانا تلاعبا بمصيرنا..وأضاف إن الدعوات المخلصة لمشاركة جميع العراقيين في هذه الانتخابات هي دعوات لا تفرق بين هذه المدينة أو تلك أو بين هذه الجماعات أو تلك بينما نرى إن من يطالب بالتأجيل هم من يفكرون بمصلحة الأقلية على حساب مستقبل الجميع وأدعو إلى أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة يصوت فيها العراقي على القائمة التي يريدها ويجد فيها إنها ستحقق المصالح مثلما أتمنى من الفائزين أن يعملوا لمصلحة العراقيين وليس لجهة ما على حساب جهة أخرى كما نشاهد ذلك في الأفلام العربية.

وأكد السيد اشرف فهمي صحفي..إن الانتخابات ستحفظ حقوق الإنسان العراقي بعد أن حرم من الحصول عليها طول عقود من الزمن.وأضاف إن الانتخابات هي السبيل الوحيد لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي يؤمن بالتنوع مثلما يسعى إلى التوحد لأننا أبناء العراق الواحد المعروف بقوة أواصره وتلاحمه..وأكد إن التأجيل سيشعل نار الفتنة التي تريد تحقيقها بعض الأطراف لذلك فان الانتخابات هي الحل الناجع لعودة الروح إلى جسد الأمن المريض وان الدواء بين أيدينا فلماذا لا نشترك بتناوله جميعا ؟

مقاطعة الانتخابات 1-2
تضع مستقبل العراق في متاهات اللاأفق

احمد الناجي

في الوقت الذي يحث غالبية العراقيين الخطى لإنجاز استحقاق الانتخابات العامة مطلع العام القادم، التي يعول عليها بناء الخطوات الاولى لمرتكزات النهج الديمقراطي على ارض الواقع، عبر صناديق الاقتراع، الوسيلة الناجعة لإخراج البلد من ازمته الحالية، تقف اقلية من العراقيين على الضد من هذه العملية الحضارية متذرعة بالعديد من الدواعي والاسباب المختلفة، غير الخافية على احد، ومهما تنوعت الفرصة الى الساعين لإفشال المشروع الديمقراطي في العراق، ولكن اوضاعها بشكل عام في النهاية ستؤول، اذا ما فعلا قاطعت الانتخابات المقبلة الى مغبة تهميش دورها بنفسها، وانحسار تأثيرها في هذا المنعطف التأريخي الحرج، الذي يتم في لحظاته القادمة تشكيل معالم العراق المستقبلية من خلال ما سيقوم به المجلس الوطني المنتخب من مهمات، يقف على اولوياتها تشريع الدستور الدائم، وتشكيل حكومة شرعية تضطلع بمهات المرحلة الانتقالية الثانية.

اعاقة العملية السياسية

ولكن هذه الاقلية شاءت ام ابت، يستشف ويفهم من موقفها الذريعة هذه، من أنها تروم اعاقة تقدم العملية السياسية برمتها، وفي صلبها الانتخابات المقبلة، مخافة ان تتعمق حالة فقدان المصالح والامتيازات التي لحقت بها جراء سقوط النظام الدكتاتوري الى غير رجعة، فتراها بعقلية الخاسر والمغامر تتوحد على هواجس ذات رؤية ضيقة، انوية وفئوية بحتة، بعيدة عن المصلحة العامة، تسعى جاهدة الى عودة عقارب الساعة الى الوراء، تنشد ابقاء البلد اسيراً تحت رحى العنف والارهاب المستعمرين منذ امد بعديد فضائلها الملموسة، وهي ما انفكت تمني النفس، علّ وعسى ان تعود تلك المغانم والعطايا والهبات التي راحت في مهب الريح، فخيارها المتاح والتي خبرت استخدامه، والمدعوم من قبل دول وقوى واجندة خارجية نتلمسه عن قرب، وليس ببعيد عنا يضع مستقبل العراق في متاهات اللافق، لأنه مشروع يتمحور في بقاء دوامة العنف والاحتراب، واستشراء حالة اللااستقرار، ويتجلى حصاده اليومي للعيان بما يشيعه من مشاهد الخراب والعنف والرعب والاغتيالات والمفخخات، التي تطول الابرياء من العراقيين من دون ذنب او جريرة.

ما يفرح حقا، التصميم والحرص الوطني على اجتياز الحاضر الراهن بكل تعقيداته، المتجسد في تنامي النزوع الشعبي، النابع من صميم المواطنة العراقية الحقة، المتناغم مع ارادة اغلب الفعاليات والنخب والشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية الفاعلة في البلد، المتمثل في الاصرار على اجراء الانتخابات بموعدها المحدد، برغم كل التحديات والمعوقات والصعوبات الجمة التي تعترض تحقيقها، من دون التغاضي عن المقدار المقبول من الصدقية والشفافية والنزاهة والعدالة، وحضور الدور الرقابي الدولي.

مهما سعت الاقلية التي تقف بالضد من تطلعات القاعدة الشعبية العريضة من العراقيين تسويغ خيارها الى مقاطعة الانتخابات، والمراهنة على افشالها، فإنها مع من يساندها من الظلاميين عتاة الارهاب الرعوي، والباحثين عن مجد زائف وسط الركام، سواء أكانوا قابضين على الزناد ام منظرين لسنن الافتراس، لن تستطيع ان تقف حائلاً دون اجرائها بموعدها المحدد، بيد ان استشاطتها في الغالب ستتحول الى عراقيل بإشاعة القلاقل واعمال العنف التي تستهدف الحالة الامنية، هنا او هناك، وهي في احسن الاحوال لم ولن تتوقف، وقد تعوداها ، ولكن نأمل ان لا تطول، وان تكون على المدى القريب تحت نصب اعين الحكومة الانتقالية، واجهزتها الامنية، وان تقرن بالعمل على وضع خطة امنية مدروسة تؤمن فيها مستلزمات نجاح الانتخابات من خلال استتباب الامن، وبسط سلطة القانون لدرء مخاطر العابثين بأمن العراق والعراقيين، وافشال جميع مخططات الخائبين.

آفاق بناء العراق في الوقت الحاضر، الدولة التي ما عادت قائمة، يتشابه الى حد ما مع احواله مطلع تشكيل الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، ولهذا اجد من المناسب التطرق الى ظرف تشكيل المجلس التأسيسي، الذي واجهت عملية انتخاباته مقاطعة شعبية، تمكنت من تعطيل انبثاقه سنتين تقريباً لأن في مقاربته مع هواجس مقاطعة الانتخابات المقبلة، الصادرة هذه الايام، الكثير من الدروس والتجارب والعبر، كي لا نكرر ما ارتكب من اخطاء وعثرات، وحتى لا نضطر الى دفع اثمانها الباهظة مرة اخرى.

بعد المداولات مع مجلس الوزراء بخصوص الانتخابات للمجلس التأسيسي، صدرت الارادة الملكية في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ بتأليفه طبقاً للنظام المؤقت لإنتخاب المجلس التأسيسي الصادر في ٤ آذار ١٩٢٢، الذي تنحصر مهماته في ثلاثة امور، المعاهدة العراقية البريطانية، القانون الاساسي العراقي (الدستور)، قانون انتخاب مجلس النواب، تلك هي اولى الانتخابات التي واجهها الشعب العراقي بكل مكوناته تقريباً بالمقاطعة، فقد صدرت فتاوى شرعية بحرمة الاشتراك في الانتخابات من قبل علماء الدين، السنة والشيعة، و بالوقت نفسه تم تأييدهم من قبل مطارنة المسيحيين، ويصف السيد عبد الرزاق الحسني مقاطعة الانتخابات تلك، في كتابه تأريخ الوزارات العراقية ج١ الصفحة١٤٢، (روح المقاطعة سرت في الشعب سريان النار في الهشيم).

التفاف الشعب حول فتاوى مقاطعة الانتخابات، ومشروعية المطالب المقدمة كشروط قبل اجرائها، والهواجس الوطنية التي تخشى المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية التي وضعت في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢، مثلت ضغوطاً شعبية ادت الى الهيئات الانتخابية في معظم المناطق على المستوى الشعبي، وقد ظل مفعول المقاطعة سارياً، يقف وراءه الكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية، بيد ان الحالة السياسية العامة ظلت في شد وجذب، فترة طويلة من الزمن، برغم كل المحاولات التي بذلتها الاجهزة الحكومية واجراءاتها القاسية، الى ان تم اتمامها في وزارة جعفر العسكري الاولى التي تم تشكيلها في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٣، الجدير بالذكر ان مدة مقاطعة الانتخابات دامت سنتين تقريباً، بسبب فتاوى التحريم التي كانت حجتها، كما يوردها الحسني تتلخص في:

- الغاء الادارة العرفية.
- اطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات.
- سحب المستشارين من الالوية الى بغداد.
- السماح بتأليف الجمعيات.

وقد اسفرت تلك المقاطعة والمواقف عن سماح المندوب السامي في ١٠ شباط ١٩٢٣ بعودة المنفيين من جزيرة هنجام بعد توقيعهم تعهد موالاة للحكومة، فأزيل بذلك بعض الاسباب التي ادت الى مقاطعة الانتخابات، غير ان استمرار المواجهات وشدتها، واصرار الحكومة على اجراء الانتخابات في تلك الفترة، جعلتها تقدم على نفي وابعاد ورقابة بعض الشخصيات الدينية، جراء نشاطهم في مقاطعة الانتخابات، وبالفعل نجح حزم الحكومة في اجراء الانتخابات بعد ذلك على مراحل.ولأن العمل السياسي لا يقاس بالنيات، وانما بالنتائج على ارض الواقع، فنرى أن ذلك الموقف الشعبي لم يستطع تحقيق ما كان يبتغي قياساً بالجهود والتضحيات التي بذلت، بل الاكثر من ذلك عمق من حالة التهميش التي ظلت آثارها باقية على مدار السنين الطويلة المتعاقبة.

تألف المجلس التأسيسي المنتخب من ١٠٠ مندوب، وانعقد اول مرة في ١٧ آذار ١٩٢٤، وبعد مجادلات وتهديدات واغراءات تم التصديق على المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ليلة ١٠ على ١١ حزيران ١٩٢٤ وقد صوت لقبولها ٣٧ مندوباً وخالفها ٢٤ وامتنع ثمانية مندوبين عن التصويت، وقد حضر جلسة الاقتراع ٦٩ مندوباً، وصادق عليها البرلمان البريطاني فيما بعد كما صادق عليها مجلس عصبة الامم في ٢٧ ايلول ١٩٢٤، انشغل المجلس التأسيسي بعد ذلك بتدقيق لائحة القانون الاساسي العراقي (الدستور)، وبعد مناقشات طويلة، تم اقراره في ١٠ تموز ١٩٢٤، بحيث يكون منسجماً مع بنود الانتداب، وغير غافل عن طموح العراقيين في الحرية والاستقلال، وقد تأخر نشره بصورة رسمية الى ٢١ آذار ١٩٢٥، وجرت بعد ذلك مناقشات مطولة للائحة قانون انتخاب مجلس النواب، الذي تمت المصادقة عليه في ٢ آب ١٩٢٤، وبذلك فقد اكمل المجلس التأسيسي الاول مهماته، وصدرت ادارة ملكية بحلة.

المفوضية النيابية في ديالى تناقش سير العملية الانتخابية

بعقوبة / المدى

عقدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / مكتب محافظة ديالى ندوة موسعة في بعقوبة لمناقشة سير العملية الانتخابية حضرها محافظ ديالى الدكتور عبد الله الجبوري ورئيس واعضاء مجلس حكم المحافظة وعدد من رجال الدين وشيوخ العشائر فضلا عن ممثلي فروع الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الشخصيات المستقلة والصحفيين.

وبدات الندوة بتلاوة آي من الذكر الحكيم وقراءة سورة الفاتحة على ارواح شهداء العراق . بعدها القى محافظ ديالى كلمة قال فيها : علينا ان نلجأ إلى الحوار من اجل عراق ديمقراطي مستقر ومن اجل اعادة بناء الإنسان العراقي وارساء قواعد البنى التحتية لبلدنا .

ودعا السيد المحافظ إلى انتخاب من هو مناسب ومخلص وكفوء ومجرد من الروح الطائفية والعنصرية للخروج من الوضع الحرج والوصول بالعراق إلى بر الامان ... وقال انه واثق من نجاح العملية الانتخابية وان ديالى ستكون محافظة متميزة في ممارستها لتلك العملية وسيتم القضاء على الفتن .. كما دعى إلى نبذ الخلافات والمشاكل وتشجيع الاهل وابناء العشيرة للمشاركة في الانتخابات.

مدير مكتب المفوضية

والقى مدير المفوضية / مكتب ديالى المحامي عامر لطيف كلمة قال فيها : من اجل هذه الكلمة الحلوة - الحرية - يجب ان نعمل . ومن اجل عراق خال من العنف .واكد ان الموفضية تدار ذاتيا وبشكل مستقل عن السلطات الثلاث(التشريعية والتنفيذية والقضائية).وقال ان المفوضية هيئة مهنية اختيرت بعد مخاض عسير من بين ١٨٠٠ شخصية وبعد مشاورات مع الامم المتحدة وانها تضم شخصيات عراقية نزيهةوخبراء مستشارين غير منحازين، وهي السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق وتمتلك قوة القانون.

وعملها يصب في سبيل ولادة حكومة شرعية منتخبة عن طريق الاقتراع السري وهذه الحكومة ستكون لسنة واحدة تضع مسودة الدستور الدائم الذي سيكرس تقاليد حياة نيابية سليمة بعد مصادقة الشعب عليه في اواخر عام ٢٠٠٥ حيث سينتخب حينها حكومة جديدة لمدة اربع سنوات .

وقال مدير مكتب المفوضية في ديالى ان مكتبه تشكل قبل شهر ونصف وان ادارة المحافظة وقيادة قوات الشرطة في المحافظة متعاونتان معه . ويعمل المكتب بدأب و جدية من اجل نجاح سير العمل الانتخابي في المحافظة. ودعا القوى والاحزاب والشخصيات كافة إلى المشاركة في العملية الانتخابية كي لا تفوت عليها الفرصة . لا من اجل السلطة . وانما من اجل عراق مستقر مزدهر والخلاص من حالة العنف .

وتخللت الندوة فقرة فنية حيث قدم مسرحيو ديالى مشهدا تمثيليا يدعو إلى مشاركة الجميع في الانتخابات وانشد الفنانون نشيد (موطني) بعدها ادى ثائر الشمري ومحمود الياس اغنيتين وطنيتين . ثم وزع السيد المحافظ هدايا تقديرية على الفنانين المشاركين .

سبيلنا إلى السعادة

وقبل بدء مداخلات الحاضرين قال مسؤول الكيانات السياسية في مكتب المفوضية ان نجاح العملية الانتخابية هو مؤشر لمدى بناء المؤسسات الدستورية حيث سيشارك ابناء الشعب كلهم في وضع واتخاذ القرارات . هذه العملية هي سبيلنا لتحقيق السيادة وهي مفتاح الحل . وان الهدف هو انتخاب جمعية وطنية تضع دستورا يضع القانون فوق كل اعتبار وان المطلوب هو الحوار والتفاهم للخروج من الحالة التي نحن فيها . واشار مسؤول الكيانات السياسية إلى ان كل من يقدم طلبا للمشاركة والترشيح هو كيان سياسي سواء كان فردا أو جماعة سياسية وان الطلبات للترشيح ستستقل في المحافظة لغاية ٢٠٠٤/١٢/١٠ وبعد التحدث عن الية الانتخابات فتح باب النقاش حيث استفسر بعض الحاضرين عن تفاصيل في الية الانتخابات فيما طالب البعض الاخر بضرورة تاجيل هذه الانتخابات ريثما يستقر الوضع الامني وتتاح الفرصة للجميع بالمشاركة والترشيح.

رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن في البصرة:

الانتخابات ضرورة تاريخية وسنفوت الفرصة على من يريد العبث

البصرة / عبد الحسين الغروابي

المجلس العراقي للسلم والتضامن في محافظة البصرة يعد من مؤسسات المجتمع المدني ذات التأثير الواضح في الاوساط الشعبية، المدى التقت السيد الفياض رئيس المجلس ووجهت اليه جملة من الاسئلة التي تتعلق بعمل المجلس وخطته المستقبلية ومنها مجريات الاستعدادات للانتخابات المقبلة وفي ظل الظروف الامنية الراهنة. فقال:

ان اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ضرورة ملحة ومهمة واصفاً اياها تأريخه تضع العراق على طريق مرحلة جديدة لممارسة العمل الوطني والديمقراطي. واكد ان مجلس السلم والتضامن في البصرة سيقوم بتهيئة المواطنين لهذه الانتخابات والتوعية باهميتها وذلك من خلال كون الجلس احد منظمات المجتمع المدني ومن هذا المنطلق ان المجلس سيفوت الفرصة على من يريد العبث بمقدرات شعبنا العراقي سواء من الخارج وا لداخل. واوضح ان الانتخابات هي الرادع لكل التقولات والاجتهادات المناهضة لهذه التجربة الوطنية لان الانتخابات تكتسب شرعيتها من ارادة الشعب. ودعا السيد الفياض منضمات المجتمع المدني في البصرة والمحافظات كافة الى دعم هذه التجربة الديمقراطية لبناء صرح وطني متين خاصة وان هذه التجربة تاتي بعد سنين طويلة من الاضطهاد وقمع الحريات. واكد على اهمية الالتزام بمبدأ النزاهة في الانتخابات وان يعمل الجميع على ازالة اثار النظام السابق وثقافته والياته من ذاكرة الناس وان تؤمن للجماهير مساهمتها الفاعلة في وضع القرار في العراق الجديد .

وردا على سؤال حول الية عمل مجلس السلم والتضامن في البصرة . اوضح السيد الفياض رئيس المجلس ان تشكيله يعمل ومن خلال لجان اختصاص في شؤون المراة والثقافة والاعلام وحقوق الانسان ولجنة الشباب والرياضة والعلاقات العامة على تعزيز البناء الديمقراطي .

مؤكداً ان المجلس يواصل جهوده للتوعية في مواجهة الارهاب ونبذ العنف ونشر ثقافة التسامح وحقوق الانسان والاسهام في بناء عرى التعاون بين الاطياف السياسية والاجتماعية كافة وتحقيق المصالحة الوطنية .

كل له اسبابه ومسوغاته

آراء تدعو الى تأجيل انتخابات المجالس المحلية في كركوك واخرى ترفض

كركوك / ابراهيم خليل

طالب عدد من اعضاء المجلس المحلي في محافظة كركوك الذي يضم ٤٠ عضوا" يمثلون العرب والاكراد والتركمان والمسيحيين المفوضية العليا للانتخابات بتأجيل انتخابات المجالس المحلية في كركوك الى حين تطبيع الاوضاع في كركوك وفقا" للماده ٥٨ من قانون ادارة الدولة المؤقت.. وقال رزكار علي العضو في المجلس ضمن المجموعة الكردية ان عدم اعادة المرحلين الى كركوك واعادة العرب الوافدين الى المناطق التي جلبهم منها النظام السابق ضمن سياسة التغيير الديمغرافي في كركوك جعل من الصعوبه اجراء هذه الانتخابات في كركوك التي لا يمكن لها ان تكون نزيهة او عادله او تضمن امانى وطموحات ابناء كركوك الاصلاء او تعيد الحقوق للشعب الكردي في مدينتهم كركوك..

واكد الدكتور كمال كركوكلي ان عدم تطبيق فقرات قانون ادارة الدولة جعل الاكراد يرفضون اجراء انتخابات محلية في كركوك التي سيقاطعها الكورد في حال اجرائها والتي لا يمكن ان تكون عادله او صحيحة اذا استبعد منها الاكراد في كركوك والذين لا يريدون سوى حقوقهم المشروعة..

في حين قال تحسين محمد علي رئيس المجلس المحلي ان بعض الاعضاء في المجلس وهم في الغالبية من الاكراد اوصوا الممثلية العليا للانتخابات بتأجيلها في كركوك وهذا مجرد رأي غير قطعي كون ان العراق هو دائرة انتخابيه واحدة والانتخابات ستجري في عموم مدن العراق ولا يمكن تأجيلها او استبعاد منطقه من حقها الديمقراطي الا بقرار من المفوضية العليا للانتخابات..

ويقول اسماعيل احمد نائب محافظ كركوك نحن في كركوك مع أي توجه يقره الشعب ونسعى لضمان حقوقهم فإذا كانت مصلحة ابناء كركوك تقتضي التاجيل فنحن معها اما اذا كانت تتسبب بالمزيد من المشاكل او تغييب الفئات الاجتماعية او القومية والدينية فنحن لسنا معها.. فهذه العملية تعد الاولى من نوعها في تاريخ العراق الحديث والتي ستكون بمثابة المرحلة والتحدي الاصعب التي سيتجاوزها العراقيون لذلك يجب على الجميع ان يشترك فيها ويدعمها خدمة للعراق وضمانا" لوحدته ولكي يتم فيها افشال كل المخططات التي تحاك ضدنا والتي ستكون الانتخابات السيف الذي سيقسم ظهر الارهابيين والمتطرفيين في العراق..

واشار الشيخ عبد الله العاصي عن المجموعة العربية الى ان العرب في كركوك هم مع اجراء الانتخابات العامة والمحلية ولا يمكن ان نضمن مشاركتهم في الانتخابات العامة في كركوك اذا تم تأجيل الانتخابات المحلية والتي لم ينص عليها قانون ادارة الدولة العراقي للمرحلة الانتقالية..ونعمل بكل ثقة مع الجميع على فتح قنوات للحوار وتقريب وجهات النظر كي نضمن نجاح العملية الانتخابية او العمل وفق ما تقرره المفوضية العليا للانتخابات في العراق..

واكد علي مهدي العضو في المجموعة التركمانية ان التركمان بكل تركيباتهم واحزابهم هم مع اجراء الانتخابات في مواعيدها المقررة وليسوا مع تاجيلها او استبعاد كركوك من العملية الانتخابية كون ان الوضع في المحافظة اليوم افضل من مدن عراقية اخرى والعملية الانتخابية تجري وفق مراحل متميزة ولا يمكن حرمان اهالي كركوك من حقهم في الادلاء بأصواتهم واختيار من يمثلهم في المجالس المحلية كونها هي الخطوة الاولى لاختيار قيادات منتخبه غير مختارة او معينة من قبل قوات الاحتلال وهذا هو مطلب الشعب التركماني في كركوك..

واوضح المحامي اشور يلدا العضو في المجموعة المسيحية ان الوضع في كركوك يسمح بإجراء العملية الانتخابية لكن ما يقرره الشعب او تصدره المفوضية العليا للانتخابات هو سيكون الحل الامثل للخروج من هذا المأزق الذي سيضمن الامن والاستقرار في المحافظة ويضمن حماية قيم الاخوة والتسامح والترابط بين كل القوميات والاديان في كركوك....

وكان عدد من اعضاء المجلس المحلي قد اوصوا بعدم اجراء الانتخابات في كركوك بعد ان تغيب غالبية ممثلي العرب والتركمان عن عملية التصويت والذين طالبوا فيه المفوضية العليا للانتخابات بعدم اجراء انتخابات للمجالس المحلية في كركوك..